٢٧

لا منه اما ان يكون للراوي فيه طريقان فحدث به تارة
عن هذا وتارة عن هذا فلا يكون ذلك اختلافا لا يلزم
منه اضطراب يوجب الضعف واما ان لا يكون له فيه
الا طريق واحد والذي اتى عنه بالطريق الاخرى واهم
عليه ولا يضر الطريق الصحيحة الماخذ وجود الطريق
الضعيفة المرجوحة والله اعلم قوله عند ذكر اقسام
الصحيح اولها صحيح اخرجه البخاري ومسلم جميعا اعترض عليه
بان الاولى ان يكون القسم الاول ما بلغ مبلغ التواتر او قاربه
في الشهرة والاستفاضة الجواب عن ذلك انا لا نعرف حديثا
وصف بكونه متواترا ليس اصله في الصحيحين او احدهما
وقد رد شيخنا اعتراض من قال الاولى ان القسم الاول
ما رواه اصحاب الكتب الستة من له فيه نظر والحق ان
يقال ان القسم الاول هو ما اتفقا عليه يتفرع فروعا احدها
ما وصف بكونه متواترا او يليه ما كان مشهورا كثير الطرق
ويليه ما وافقهما الائمة الذين التزموا الصحة على تخريجه الذين
خرجوا السنن والذين انتقوا المسند ويليه ما وافقهما
عليه من بعض من ذكر ويليه ما انفرد بتخريجه فهذه انواع
للقسم الاول وهو ما اتفقا عليه او يصدق على كل منها انهما
اتفقا على تخريجه وكذا يقول فيما تفرد به احدهما انه يتفرع
على هذا الترتيب فيتبين بهذا ان ما اعترض به عليه
اولا واخرا مردود عليه والله اعلم تنبيه جميع ما
تقدم الكلام عليه من المتفق هو ما اتفقا على تخريجه من حديث
صحابي واحد اما اذا كان المتن الواحد عند احدهما من حديث

صحابي

صحابي غير الصحابي الذي اخرجه عنه الآخر مع اتفاق لفظ المتن
او معناه فهل يقال في هذا انه من المتفق فيه نظر على حقيقة
المحدث والظاهر من تصرفاتهم انهم لا يعدونه من المتفق
الا ان الجوزقي منهم استعمل ذلك في كتاب المتفق له في عدة
احاديث وقد قدمنا حكاية ذلك عنه وما يتمشى له ذلك الا
على طريقة الفقهاء ولننظر في ماخذ ذلك وذلك ان يكون ما
اتفقا على تخريجه اقوى مما انفرد به واحد منهما له فائدتان
احدهما ان اتفاقهما على التخريج عن راو من الرواة يزيده
قوة فحينئذ ما ياتي من رواية ذلك الراوي الذي اتفقا على
التخريج عنه اقوى مما ياتي من رواية من انفرد به احدهما
والثاني ان الاسناد الذي اتفقا على تخريجه يكون متنه اقوى
من الاسناد الذي انفرد به واحد منهما ومن هنا يتبين ان
ان فائدة المتفق انما تظهر فيما اذا اخرجا الحديث من حديث
صحابي واحد نعم قد يكون في ذلك الحديث الجانب قوة
من جهة اخرى وهو ان المتن الذي تعدد طرقه من المتن
الذي ليس له الا طريق واحد فالذي يظهر من هذا ان لا
يحكم لاحد الجانبين بحكم كلي بل قد يكون ما اتفقا عليه من
حديث صحابي واحد اذا لم يكن فردا غريبا اقوى مما اخرجه
احدهما من حديث صحابي غير الصحابي الذي اخرجه الآخر
وقد يكون العكس اذا كان ما اتفقا عليه عن صحابي واحد
فردا غريبا فيكون ذلك اقوى منه والله اعلم تنبيه
اخر هذه الاقسام التي ذكرها المصنف للصحيح ماشية على
قواعد الائمة ومحققي النقاد الا انها قد لا تطرد لان الحديث

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)